النظام التربوي وتنمية الموارد البشرية في الجزائر (الواقع والتحديات)

The educational system and human resource development in Algeria (reality and challenges)

د. عبد الرزاق سلطاني. جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس. الجزائر a.soltani@univ-soukahras.dz

د. بلقاسم مزيوة مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق

جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر belgacem.mezioua@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/20 تاريخ القبول: 2021/10/15 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص

يعتبر النظام التربوي من أهم المقومات الأساسية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها، من خلال توجيه ودفع وتفعيل حركة الخلق والإبداع لدى الموارد البشرية، وقيادة مشروع النهضة والسير بالمجتمع صوب أهدافه بثبات. تم في هذا المقال مناقشة واقع النظام التربوي في الجزائر وانعكاساته على تنيمة الموارد البشرية، وكذا أهم التحديات التي تواجه هذه الموارد كمخرجات للنظام التربوي في ظل التطورات التي يشهدها عالم مستمر التغير، وذلك من خلال توضيح ما يلي:

أولا: واقع النظام التربوي في الجزائر وانعكاساته على الموارد البشرية.

ثانيا: التحديات العالمية التي تواجه الموارد البشرية كمخرجات للنظام التربوي في الجزاائر.

الكلمات المفتاحية: النظام التربوي، التنمية، الموارد البشرية، المؤسسة الجزائرية.

تصنيف JEL: L2؛ O15.

Abstract:

Considering the educational system as one of the most important basic elements to promote the wheel of social development in all its dimensions, by directing, pushing and activating the movement of creation and creativity in human resources and leading the Renaissance project and moving society towards its goals steadily, we will try to address in this article the reality of the educational system in Algeria and its implications for the development of human resources , as well as the most important challenges facing these resources as outputs of the educational system in light of the circumstances known by a constantly changing world, by clarifying the following:

First: *The reality of the educational system in Algeria and its implications for human resources.*

Second: *Global challenges facing human resources as outputs of the educational system in Algeria.*

Keywords: *the educational system, development, human resources, the Algerian institution.*

Jel Classification Codes : *L2 ; O15.*

[1] **المؤلف المرسل:** عبد الرزاق سلطاني، **الإيميل: a.soltani@univ-soukahras.dz**

تمهيد

أمام التطور المتسارع الذي يشهده العالم المعاصر في جميع مؤسساته وفي شتى الميادين غدا من الضروري أن يتصدى النظام التربوي لهذه المستجدات بمواكبتها بل لابد من أن يسبقها، لأن الخبراء أثبتوا بأن التربية ينبغي أن تسبق التنمية كي تكون الإطار المتكفل بها والمخطط لها، لذا كان الاهتمام بالنظام التربوي من طرف الدول المتقدمة حاسما وفعالا من أجل تحسين مردودها ووضعها في خدمة المجتمع، وهذا ما مهد لأن ينظر إلى الإنسان كرأس مال بشري وفكري يفوق في أهميته الرأسمال المادي لدى كل المجتمعات والأمم، وزيادة الاهتمام العالمي بالمجتمع القائم على أساس المعرفة ودور المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات التربوية في استحداث هذه المعرفة.

وباعتبار النظام التربوي من أهم المقومات الأساسية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها، من خلال تكوين وتوجيه المورد البشري ودفع وتفعيل حركة الخلق والإبداع لديه لقيادة مشروع النهضة والسير بالمجتمع صوب أهدافه بثبات انطلاقا من المؤسسات التي يعمل بها، وبالتالي تمحورت إشكالية هذا المقال حول واقع النظام التربوي في الجزائر وانعكاساته على تنمية الموارد البشرية، وكذا أهم التحديات التي تواجه هذه الموارد كمخرجات لهذا النظام.

I- واقع النظام التربوي في الجزائر وانعكاساته على الموارد البشرية.

يعتبر النظام التربوي من أفضل أدوات التنمية، وذلك من خلال وظائفه المتعددة وأهدافه الخاصة المتعلقة بشكل أساسي بإعداد الأفراد للحياة الاجتماعية والمهنية، ولضمان ذلك لجأت العديد من الدول لتطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا جوهريا في تحسين نوعية الحياة والحفاظ على البيئة، فضلا عن أثره في تمكين الأفراد من التفكير الخلاّق والابتكار الرشيد، وعليه لا بد من الاهتمام به خاصة في مراحل التعليم العام، وحتى ما قبل المدرسي وإعطائه أولوية قصوى في خطط البلاد التنموية ومشروعات التعاون الإقليمي والدولي. ويبرز دور النظام التربوي بالخصوص في توفير الكفاءات البشرية التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أولت الجزائر منذ استرجاع استقلالها في سنة 1962 أهمية بالغة لتطوير وتعميم التربية والتعليم على جميع أبنائها، خاصة المنتمين منهم إلى مرحلة الطفولة وبداية المراهقة (16-16 سنة)؛ فخلال الخمسين سنة الماضية تبنت الجزائر مخططات تنموية طموحة لتطوير التربية والتعليم والتكوين في مختلف المستويات من الابتدائي إلى العالي، إن هذه السياسة أدت إلى حدوث تطور كمي كبير في النظام التربوي، خاصة قدرات الاستقبال والتأطير، حيث تشير العديد من المؤشرات التربوية بأن حالة النظام التربوي من الناحية الكمية وصلت مستويات معتبرة. (مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، 2015، صفحة 9)

في الجزائر ورغم معاناة قطاع التربية والتعليم من مشاكل عدة، إلا أن استقرار حال البلاد في الآونة الأخيرة أدى إلى العناية بهذا القطاع والتغيير فيه بما يعيد الثقة في خريج المدرسة الجزائرية، لذا ومنذ عام 2001 بدأ العمل في إقامة مشروع إصلاح المنظومة التربوية، أملا في تحسين صورة المدرسة الجزائرية وجعل برامجها التعليمية تساهم في العمليات التنموية المتعلقة بالأفراد والمجتمع، وكل ذلك في إطار الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. (بريمة، 2013، صفحة 180)

ولا أحد يشك في أن الفكر التربوي الجزائري عرف بعد الاستقلال فترات من الازدهار من خلال بناء ثقافة تربوية غزيرة العطاء وغنية المحتوى وواضحة الهدف، والذي يؤكد حقيقة هذا الأمر هو الواقع التاريخي الذي يدركه ويشعر به كل مهتم بالفكر التربوي، والمؤكد أن هذا الفكر يتميز بنزعة واضحة لماضيه وإلى كل ما هو موروث، ما تولد عنه أن يكون حاضر الفكر التربوي الجزائري يشكل انحطاطا بالنسبة لماضيه التربوي، ما يحتم على مستقبل هذا الفكر العودة اللامشروطة إلى نقطة البداية قصد استدراك وتعويض ما ضاع في الفترة الفاصلة بين ذلك الماضي الحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية، حيث سلسلة المناهج التربوية المصاغة حول تعليم الطفل وتربيته وإعداده للمستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النجاحات في ميدان التربية والتعليم كان لديها انعكاسات إيجابية على تنمية المجتمع، حيث يمكننا أن نقول بأن النظام التربوي (قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي) عرف توسعا حقيقيا منذ السبعينات وساهم فعلا في: (مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، الصفحات 9-10)

- خفض نسبة الأمية في المجتمع والتي كانت مرتفعة جدا وهذا من 75 % في سنة 1966 إلى حوالي 15 %حاليا.
- تكوين طبقة متوسطة من الإطارات والتقنيين والعمال المختصين، يتدخل أفرادها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن هذه الطبقة أصبحت منذ السبعينات أساس التوازن داخل المجتمع.
- تفتح المجتمع على العالم الخارجي من خلال تعاون الطبقة الوسطى المشار إليها سابقا مع الخبراء الأجانب في إطار النقل التكنولوجي أو التكوين بالخارج.
- رفع نسبة تطور العمران في الجزائر وهذا من خلال الزيادات المستمرة في كثافة السكان والعمران في محيط المؤسسات التربوية.
- تحقيق التجانس بين الجنسين في مختلف مستويات التعليم وبالتالي تحسين وضعية ومكانة المرأة في المجتمع.

إن تحقيق هذه النتائج تطلب تبني سياسة تربوية واضحة المعالم تضع قضايا التربية والتعليم على رأس اهتمامات الدولة، والعمل على تخصيص إمكانيات مالية معتبرة من أجل تغطية التكاليف اللازمة لتحقيق مختلف الاستثمارات المحددة في هذا الميدان، حيث نجد ميزانية قطاع التربية لوحدها (بدون التعليم العالي والتكوين المهني) تحتل دائما إحدى المراتب الأولى من حيث الأهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى، فالمعطيات الرسمية خلال الخمس عقود الأخيرة، تشير إلى أنها كانت تتراوح فيما بين 6 و11 % من الناتج الوطني الخام.

إلا أن أهمية هذه الجوانب الإيجابية المحققة حجبت عنها وجود العديد من النقائص التي مازالت تلازم النظام التربوي، فالحاضر التربوي المتأزم يشكو من بعض القصور والنواقص وعلى رأسها الإطناب المعرفي الممل والحشو المعلوماتي الرهيب اللذان يميزان محتوياته وبرامجه على حساب الانتقاء الكيفي للمعارف والمعلومات وتدبيرها المعرفي الهادف، كون أن هذه البرامج والمحتويات حتى وإن لم تكن منقولة بالحرف عن مناهج وتربويات المجتمعات الغربية البعيدة كل البعد عن المشاكل والتحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الجزائري، فهي على الأقل منسوخة بطريقة مختزلة ومجتثة من السياق السوسيو-تاريخي الذي أفرزها أو

نسخت عنه، وقد مر النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال بعدة تطورات يمكن حصرها في المراحل الآتية: (بعيبع، 2012)

المرحلة الأولى (1962-1976): تعتبر هذه الفترة انتقالية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى، ومن أولويات هذه الفترة تعميم التعليم في كل مناطق البلاد، وتكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي، وتميزت هذه الفترة بكثرة القرارات التي كانت تستهدف جميعها تغيير المدرسة الموروثة وجعلها أكثر تلاؤما مع استقلال البلاد واختياراتها السياسية، لكن أغلب القرارات المتخذة، في هذه الفترة كانت جزئية، ومحدودة، وغير مندرجة في رزنامة زمنية تتيح ترتيب المراحل وبرمجة الانتقال، ومع أنها كانت محدودة التأثير وغير كافية لتغيير جوهر المنظومة الموروثة، لكن وتيرتها كانت تثير القلق والاضطراب لدى التلاميذ وأولياؤهم، بما خلفته من عدم استقرار المدرسة الجزائرية. (فضيل، 2009، صفحة 6)

المرحلة الثانية (1976-1999): وعرفت هذه المرحلة ادخال إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته، وتنمية شخصية الفرد وإعداده للعمل وإكسابه المعارف العلمية والتكنولوجية التي تمكنه من الاستجابة للتطلعات المرجوة من البرامج التنموية، حيث بدأ التفكير في إصلاح المنظومة التربوية أثناء هذه الفترة من المنطلقات التالية:

1. أن الإصلاحات الجزئية المتناثرة التي اتخذت طيلة السنوات الأولى من الاستقلال أدخلت تغييرات كثيرة غير متناسقة وغير شاملة، كما أنها لم تغير جوهر المنظومة التربوية الموروثة عن العهد الاستعماري.

2. أن تغيير المنظومة التربوية الموروثة عن العهد الاستعماري لا يتم إلا بإصلاح شامل يتناول كل جوانب هذه المنظومة، ليس فقط في مظاهر التبعية للدولة التي استعمرت البلاد، وإنما لجعل المنظومة التربوية أقدر على مواكبة مسيرة التنمية التي تطمح إليها البلاد.

3. أن تطبيق هذا الإصلاح الشامل يجب أن يمتد على فترة زمنية طويلة تسمح بانتقال مريح للأجيال المتعاقبة على المدرسة، وتقدير هذه الفترة كان يتراوح بين ثلاثة مخططات رباعية أي 12 سنة، أو أربعة مخططات أي 16 سنة.

4. أن يتسع التفكير في وضع هذا الإصلاح ليشمل تجارب العالم الغربي والعربي والعالم الاشتراكي، ويستثمر الدراسات والأبحاث التي توفرها منظمة اليونسكو، مع مراعاة أن يكون واقع المجتمع الجزائري دائما نقطة الانطلاق للاستفادة من هذه التجارب.

المرحلة الثالثة من 1999 إلى وقتنا الحالي: انطلاقا من نفس المبادئ السابقة والمتمثلة في أن التعليم اجباري إلزامي مجاني، يقوم اصلاح 1999 على الهيكلة الكلية للقطاع وتجديد المناهج والاساليب والمنشآت والوسائل، بما يتكيف وخطط التعليم المعاصر، القائم على المدرسة خارج الجدران والمدرسة بدون صفوف والمدرسة ذات المعلم الواحد والتعليم بالأساليب الميكرو تقنية، وتبني فكرة المناهج التربوية القائمة على اساس المقاربة بالكفاءات، والتكوين الجيد للقائمين على تكوين النشأ، من خلال الحصول على الخدمات التدريبية والانشطة والممارسة في ورشات للعمل، خاصة فيما يتعلق بأساليب التدريس الحديثة وأساليب التقويم،

بالإضافة إلى أن اعادة تأهيل المعلمين اثناء الخدمة يقتضي توفير الخلفية الادبية لمختلف العلوم العلمية والانسانية، حتى يتمكن هذا الاخير من امتلاك وحدة المعرفة والعمل في اطارها، وبما يتناسب مع التغيرات والتطورات التي تحدث في مختلف الميادين، وما تفرزه من احتياجات اجتماعية جديدة والتي من الضروري تلبيتها.

ورغم كل عمليات الإصلاح والتجديد التي عرفها الفكر التربوي في الجزائر، إلا أنه لا يبتعد ولا يختلف عن مسار الفكر التربوي في باقي البلدان العربية، التي ورغم اختلاف الرؤى والتصورات وتباين الأدوات والوسائل والطرق وتناقض المنطلقات والمرجعيات الأيديولوجية بين طرفي المعادلة الصراعية (دعاة الأصالة والمحافظة، دعاة المعاصرة والتغريب)، فإن محددات هذا الفكر وبإجماع الكثيرين من المختصين ماتزال تقليدية في محتوياتها ومضامينها، جامدة في أهدافها وغاياتها، مكلفة في مستلزماتها ومصاريفها ورافضة متصلبة لروح العصر ومقوماته المتطورة، بالإضافة إلى تغليب الطابع النظري الأكاديمي والتلقين المعرفي على حساب الجانب الاستراتيجي والتطبيقي المهاري والتعليم التكنولوجي، وافتقارها إلى الاتساق بين المحتويات والأهداف، وبين قدرات ومهارات وميولات الأفراد وواقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته، كما تتميز بترجيح كفة التعليم الكمي على حساب كفة جودة التعليم ونوعيته، وباعتماد منطق السيطرة والتصلب والامتثال على حساب منطق الحرية والمرونة والمبادرة،

وهكذا فالمناهج التربوية في الجزائري يمكن القول أنها تفتقد إلى تصور ورؤية لمعالجة واقع المجتمع الجزائري والمشكلات التي يتخبط فيها، كما تنزع إلى اجترار المعلومات وتستهوي التقليد والمحاكاة على التجديد والابتكار، بالإضافة إلى أنها تتميز بأسلوب استهلاك منجزات الثورة المعلو_اتصالية عوضا عن المشاركة الخلاقة فيها، ما جعل المنظومة التربوية وكغيرها من المنظومات الجزائرية، أقل ما يقال عنها أنها لم تستطع التخلص من الفعل الثقافي التقليدي، وهيمنة القيم المجتمعية التي تتناقض في مجملها مع قيم ما جاء به الفعل التحديثي، ما تسبب في ضعف المستوى التعليمي في المنظومة التربوية من خلال ضعف مردودية النظام المدرسي في الجزائر، وما نسبة النجاح المتوسطة في شهادة البكالوريا إلا دليل على ذلك، إلى جانب المستوى الضعيف في فئات عريضة من الشباب المتخرج من هذه المدارس، ما يجعل النظام التربوي في الجزائر أمام مجموعة من التحديات البارزة، خاصة وأن إطلالة القرن الواحد العشرين تضعنا في مفترق الطرق وتجعلنا أمام خيارين، فإما أن نقتحم عالم الغد ونحن مؤهلون لكسب رهاناته، وإما أن نجد انفسنا في خضمه ونحن مازلنا نتخبط في التخلف، ومن أهم هذه التحديات نجد ما يلي: (الهمالي، 2008)

1. تحديات العولمة: لا شك أن العولمة قوة مركزية حولت العالم إلى قرية صغيرة، وقضاياها ليست قضايا مجردة، بل هي عوامل ومتغيرات ملموسة أثرت على حياتنا اليومية ومست جوهر العيش المعتاد لكل فرد، وارتبطت بالأفاق التي تفتحها والمستقبل الذي تحيل عليه، كما أحالتنا على مرحلة جديدة تميزت بالعمل على تطوير أنشطة جديدة، والبحث بشكل مسترسل عن بدائل لتكيف الأفراد والجماعات والمجتمعات، مع ثورة تكنولوجية تتميز بمظهرين:

المظهر الأول: يتجلى في إضفاء الطابع الإعلامي على المجتمع ويقود إلى ما أطلق عليه مجتمع المعرفة والإعلام، فالمعلومات اخترقت المجتمعات بشكل عميق واخترقت بصفة خاصة عالم الإنتاج.

المظهر الثاني: يتجلى في الثورة الرقمية وهي تجري في ميادين التقنية والمعلوماتية والتواصل، كما عملت العولمة والإنترنت كقوة لوجستية على خلق أنشطة اقتصادية جديدة تتميز بدورها بأربع خصائص هي أنها كونية، ومباشرة، مستديمة وغير مادية.

2. تحديات اجتماعية: يعتبر النمو الديمغرافي المسجل في الجزائر وارتفاع نسبة الشباب عاملا مهما في النهوض بالأمة، ومخزونا بشريا استراتيجيا لابد من الاهتمام به وتوجيهه، من خلال زرع قيم الاتحاد والإخاء والتعاون والمحبة والسلام بين صفوف الناشئة لتحقيق مجتمع متزن متآلف، حيث يساهم النظام التربوي من خلال مناهجه وأساليبه التعليمية في التغلب على الآفات الاجتماعية كالمخدرات والعنف، والحد من كل الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع.

3. تحديات اقتصادية: تكتسي النظم التربوية في كل المجتمعات أهمية بالغة كونها البيئة الحاضنة للأجيال ومخزن القوى العاملة في المجتمع، وربط النظام التربوي بالاقتصاد بات من أولويات الإصلاح التربوي المنشود، فإن لم يتم الربط بإحكام ودقة قد يتسبب في خلل وظيفي بين عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المدرجة في أي عملية إصلاحية أو تنموية.

4. تحديات عملية وتكنولوجية: بات من المؤكد أن القرن الحالي من أبرز سماته التطور الهائل وغير المسبوق في المجال العلمي والتكنولوجي، فمجتمع ما بعد الثورة الصناعية أو مجتمع المعرفة كما ينشده الكثير من علماء التربية في العالم، يفرض تحديات على النظم التربوية في كل انحاء العالم المتقدم منه والنامي على حد سواء، فاستشعار هذا التوجه صار أمرا ضروريا عند الإقدام على أي مبادرة تجديدية أو إصلاحية للنظام التربوي.

وفضلا عن تدنّي مستوى التعليم وتراجعه، هناك شرخ عميق يخترق مناهج التكوين وأنظمة التربية المعتمدة في الجزائر، وذلك بفعل الفجوة الكبيرة التي تفصل السياسات عن الأهداف المعلنة والشعارات عن الإنجازات الفعلية، فالجميع يُقرّ بضعف ارتباط السياسات التربوية بمخططات التنمية واخفاق تكييف النظم التربوية مع هذه المخططات، حيث أن الهدف المبتغى والغاية المتوخاة من كل عملية تربوية هو الوصول بالمتعلم إلى امتلاك شخصية قوية متوازنة، وإلى تكوين هوية ثقافية سليمة الجذور وواضحة المعالم، فمن المؤكد أن بلوغ هذا الهدف قد يبدو من باب المستحيلات في البلاد العربية بصفة عامة، وذلك لكون النظم التربوية والمناهج التكوينية المعتمدة في هذا النطاق عادة ما تحكمها رؤى الاختزال والتجزئة وتصورات التقليد والاستنساخ، فهذه النظم والمناهج غالبا ما تسهم بوعي أو بدون وعي في تعطيل عجلة التنمية المنشودة، وفي مقاومة صيرورة التغير والتطور وفي تكريس الذهنية الخرافية التوكلية المستهلكة، على حساب الذهنية العلمية المستقلة المنتجة. (بن نوي، 2021)

وعلى اعتبار الموارد البشرية من المكونات الرئيسية للمؤسسة مهما كان نوع تنظيمها وتسييرها وشكلها القانوني، لا يمكن الحديث اليوم عن التنمية بكل أشكالها ومجالاتها دون الحديث والاهتمام بالرأس المال البشري، الذي يعتبر المورد الاستراتيجي في كل العمليات التنموية، وهو المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها، فالتطور التكنولوجي في هذا العصر مكن من تقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة في الإنتاج والخدمات، عدا العنصر البشري الذي بقي غير

قابل للنسخ أو التقليد، ما جعل العلاقة بين نوعية العامل البشري ومعدل التقدم التقني والتكنولوجي توجب الاهتمام بالنشاط التعليمي والتدريبي، باعتباره أحد المحركات القاعدية والمستمرة كأساس للتنمية في القرن الحادي والعشرين، انطلاقا من إعداد صنّاع المعرفة والاستثمار فيهم في مجال استخدام التكنولوجيا والثورة المعلو_اتصالية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اعداد أفراد وكفاءات علمية من خصائصها الابتكار والابداع وموارد بشرية رفيعة المستوى انطلاقا من أن:

- ✓ التعليم هو استثمار لأغلى أنواع الموارد وهو المورد البشري.
- ✓ الاستثمار في التعليم قضية تتعلق بمستقبل المجتمع وأمنه وسلامته.
- ✓ الإنسان أصبح الرأس المال الأثمن من خلال انتاج المعرفة وصناعة الفكر.
- ✓ ينبغي تنمية الإنسان تنمية شاملة متكاملة، لما لذلك من عوائد على التنمية المستدامة.
- ✓ ينبغي توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم بمحاوره المتعددة.

يلعب النظام التربوي دوراً رئيساً في إرساء القيم الخلقية للمجتمع، وقد أكدت وقائع التغييرات التي شهدتها المجتمعات المختلفة عبر التاريخ بأن المجتمع الذي يقوم على نظام تربوي بالٍ ومغلق سوف يؤول، إن عاجلاً أو آجلاً إلى الزوال، أما النظام التربوي المتفتح المتجدد باستمرار لمجابهة احتياجات المجتمع ومتطلبات الحضارة الحديثة، يمكن أن يلعب دوراً تطورياً، انطلاقا من أن المواهب الفردية وقابليات الفرد لا يمكن أن تنمو بدون عناية ورعاية ترتكز على وسائل ومناهج تربوية سليمة وفعالة، على اعتبار أن العامل البشري في عملية التنمية يلعب الدور المحوري والرئيسي، والاستثمار فيه له مردود قد يفوق مردود الاستثمار في بقية الموارد.

والملاحظ أن الموارد البشرية الموجودة في المؤسسة الجزائرية نسبة معتبرة منها لاتزال تحتفظ بعقلية ذات نمط ثقافي تقليدي، ما شكل أحد معوقات الفعل التحديثي الذي يتسم بالعقلانية والرشادة في الإنتاج وتنظيم العمل وتسييره، كما تتمظهر ظواهر اللاتطابق واللاتماثل بين العامل الجزائري الحامل لبقايا الثقافة التقليدية، وما أتى به الفعل التحديثي من قيم ترتكز على الزاد المعرفي والفكري، حيث نجد مثلا أن الفعل التصنيعي الجزائري المنتهج بعد الاستقلال لم ينشد التطابق بين العامل والمؤسسة والمجتمع، بحيث تم إنشاء مؤسسات دون تغيير في أنماط الحياة كمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي، والسكن وطريقة الاستهلاك والانضباط الاجتماعي والصناعي. (سموك، 1998، صفحة 6)

وأمام الواقع المزرى الذي تعيشه المنظومة التربوية في الجزائر، ومع تزايد عدد المتعلمين وتطور المجتمع الجزائري والتحولات الكبرى التي حصلت ولا تزال تحصل في مختلف الأصعدة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتنمويا وتكنولوجيا، يفترض بهذه المنظومة إعادة النظر في طرق تنفيذ العملية التعليمية، في ظل إطلالة الثورة المعلوماتية وما تحمله من تحديات، بضمان الانتقال المنهجي من الحفظ والتلقين إلى الحوار والتفكير وتنمية الوعي الناقد والخيال المبدع، حتى يكون المتعلم محصنا ضد محاولات التوهين الفكري والإبهار بهذا الزخم المتلاطم من المعارف دون التأكد من صدقها، والمرونة الفكرية التي تجعل من المتعلم مبدعا مبتكرا

منتجا للأفكار لا مستهلكا لها، كما أنه أصبح من الضرورة بما كان نشر الوعي الاجتماعي بأهمية النظام التربوي والإبداع الفكري للكفاءات العلمية كمخرجات له، لحماية الوطن من نزيف هذه الكنوز العلمية سعيا لتوظيف عطاءاتها الفكرية المتميزة في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع وخلق مناخ ذهني وثقافي قادر على إفراز متطلبات الإنتاج المعرفي، والقضاء على التخلف المستمر بإقامته المريحة في البلاد ومؤسساتها التربوية.

II- التحديات العالمية التي تواجه الموارد البشرية كمخرجات للنظام التربوي في الجزائر

يمر العالم المعاصر في جميع مؤسساته بموجة من التغيرات والتطورات في جميع الميادين والمجالات، تفرض على الدول النامية بما فيها الدول العربية ومنها الجزائر، تسريع عملية التكيف الإيجابي بما يحقق لها تكيفا واندماجا فعالين ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، التي أصبح التنافس في ظلها يعتمد على تنمية الموارد والكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي وحسن إدارة التغيير هذا من جهة، وبما يمكنها من صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التنافسية الملائمة للتحديات الجديدة والمستمرة من جهة أخرى، وهذا لا يتحقق إلا من خلال صناعة الفكر وإنتاج المعرفة والاستثمار فيها. (مزيوة، 2012، صفحة 303)

كل هذا مهد لأن يكون الإنسان كرأس مال فكري وبشري يفوق في أهميته الرأسمال المادي لدى كل المجتمعات والأمم، ما زاد من الاهتمام العالمي بالمجتمع القائم على أساس المعرفة ودور المؤسسات ورأس المال الفكري في استحداث هذه المعرفة، أين تبنت الإدارة في جميع مؤسسات اليوم مبدأ الاهتمام بالإنسان كأحد المؤشرات القوية التي تعطي ميزة تنافسية، خاصة مع طلائع القرن الواحد والعشرين، الذي يركز على اقتصاد المعرفة ويعتبر أن إنتاجية رأس المال البشري هو المحك الرئيسي في إطالة بقاء أي منظمة تحقق أرباحا في السوق وأساس أي اقتصاد ناجح في العالم، وأصبحت القوة الدافعة لتلك المنظمات هي الأفراد ذوي المعرفة والذكاء والمهارات التي تتلاءم مع متطلبات القرن الحالي. (اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون، 2004، الصفحات 173-174)

ومجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، والمجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم كله، انطلاقا من خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية الشاملة، فجملة المعارف التي يكتسبها الأفراد من عمليات التفاعل ليست ملكا لهم وحدهم بل ملكا لمجتمعاتهم والمؤسسات الفرعية لهذه المجتمعات أيضا، وعليه فالأمم الحديثة والمتطورة توظفها بذكاء لخدمة مصالحها، ويعد النظام التربوي في أي مجتمع واحدا من أهم المرتكزات التي تُسهم في عجلة التنمية بجميع أبعادها، من خلال توجيه ودفع وتفعيل حركة الخلق والإبداع وقيادة مشروع النهضة والسير بالمجتمع صوب أهدافه بثبات، فهو بمثابة المخبر الذي تنبلج منه الأفكار وتتخرج من خلاله الإطارات والكفاءات التي تحمل على عاتقها مسؤولية خدمة المجتمع، والتفاني في الارتقاء بحسه الوطني ووعيه الجمعي بما يحقق المصلحة العامة. (نصر و الخطيب، 2009، صفحة 303)

والمتتبع لمسيرة النظام التربوي في الجزائر منذ الاستقلال يجد أن كل المواثيق والقرارات والمراسيم الصادرة بهذا الشأن نصت بشكل صريح على أهميته ومحورية دوره في مجتمع يتطلع للخروج من التخلف واللحاق بركب البلدان المتقدمة، وقد برزت محاولات متعددة فيما يتصل بمدى ترجمة هذا الخطاب وتفعيله

على أرض الواقع، وإرساء دعائم نظام تربوي عصري يساير ويستجيب ويتكيف مع التغيرات والتطورات الطارئة في عالم أصبح يعتمد على المخزون الفكري للمجتمعات.

وهذا من خلال بناء استراتيجية للتربية والتكوين والتعليم والبحث العلمي، والتكيف مع المحيط بكل خصائصه وسماته وأبعاده، إذ لم تسلم الأنظمة التربوية حتى في البلدان المتقدمة من تأثير السوق في ظل تعاظم تأثير العولمة، حتى وصل الأمر إلى تخوف البعض من تحكم هذا الأخير في مصير المؤسسات القائمة بشؤون الأنظمة التربوية وبالتالي تحديده لوظائفها وأدوارها، خاصة أن طلائع القرن الحادي والعشرين تؤكد أن المعرفة قد أصبحت معيارا للتنافسية وتقسيم العمل الدولي وظواهر التكتل والاستبعاد، ما زاد من الاهتمام العالمي بالمجتمع القائم على أساس المعرفة ودور المؤسسات ورأس المال الفكري في استحداث هذه المعرفة، وليس لنا أن نخرج عن الإجماع الذي يرى أن العلم والتكنولوجيا هما سلاح القرن الحادي والعشرين، وأن موقع أي مؤسسة يتحدد في ضوء إنتاجها المعرفي ومساهمتها في رسم مسارات مستقبل المجتمع وبناء الإنسان. (قوادرية، 2007، صفحة 11)

من هنا بدا التعارف في كل الأمم والمجتمعات على أن وظيفة المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التكوين المهني لم تعد تقتصر على الوظيفة التقليدية المتمثلة في توفير المعرفة وتلقينها فحسب، بل أصبحت تساند هذه الوظيفة بوظيفة أكثر أهمية واستراتيجية، متمثلة في صناعة الفكر وإنتاج المعرفة العلمية، انطلاقا من أن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التكوين والتدريب والتعليم، يمكن إحداث مكاسب ضخمة باعتبارها رأسمال فكري لابد من الاستثمار فيه، وتثمين هذا الأخير وإعطاء أهمية لكل أشكال المعرفة من شأنه المساهمة في تأهيل المؤسسات والسماح لها باكتساب ميزة تنافسية، تضعها في سكة التطور وتمكنها من مواجهة التحولات ومواكبتها والتكيف مع التغيرات والمستجدات الطارئة في محيطها.

وقد بات واضحاً أن التقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد، يؤثران ليس فقط في درجة النمو وسرعته فحسب، بل في نوعية حياة الإنسان، باعتبارها مؤشراً حاسماً على وجود تنمية بشرية قابلة للبقاء، فثورة التكنولوجيا بدأت تؤثر مباشرة على تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، والمجتمع الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي شأنه شأن الإنسان، سرعان ما سيجد نفسه عاجزاً عن دخول الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) والمساهمة فيه، والدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها.

وفي ظل هذه المعطيات يتضح لنا جليا أن المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق النظم التربوية في كل البلدان ومنها الجزائر هي مسؤوليات ضخمة، بحكم أنها تلعب الدور الأساسي والأول لتمكين المجتمع من التكيف مع ما تفرضه متطلبات مجتمع المعرفة، بل أكثر من ذلك فهي الأكثر إسهاما في إقامة هذا المجتمع، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما التحديات التي تنتظر الموارد البشرية كمخرجات للنظام التربوي في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة؟

وفي هذا الشأن يمكن حصر أهم التحديات التي تواجه الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية فيما يلي: (غربي وآخرون، 2002، الصفحات 145-149)

1 **تحديات التكنولوجيا الحديثة:** يشهد العالم ثورة معلو-اتصالية ساهمت في طفرة غير مسبوقة في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، اتخذت من الكمبيوتر محور ارتكاز لها ومن تكنولوجيا الالكترونيات وتكنولوجيا الاتصال أعمدة حاملة للتقدم التكنولوجي، هذه التكنولوجيات الثلاث (الكومبيوتر، الالكترونيات، الاتصال) تمحورت في تكنولوجيا واحدة عرفت بتكنولوجيا المعلومات، التي تنبلج منها باقي التكنولوجيات الجديدة كتكنولوجيات فرعية تسود كافة مجالات الحياة في المجتمع.

من هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات أساس اكتساب الميزة التنافسية التي تسعى المجتمعات والأمم إلى تكوينها وتثمينها من خلال مواردها البشرية، لمواجهة القوى التنافسية والتحديات الناتجة عن انفتاح الأسواق وانهيار حواجز وموانع حرية التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بين أنحاء السوق العالمية، التي يشتد فيها الصراع بين منتجي التكنولوجيا والطريقة المثلى للاستثمار فيها، على اعتبارها الانتاج الأعلى في تحقيق القيمة المضافة، ما جعل موارد المجتمعات النامية ومن بينها الجزائر أمام تحديين كلاهما صعب، وهما:

✓ ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي بما يعنيه من تحول إلى أنماط الانتاج الكثيفة من حيث رأس المال، والقليلة الاعتماد على العمل البشري.

✓ ضرورة التمسك بالتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة والقليلة الاعتماد على راس المال من أجل توفير فرص عمل للموارد البشرية.

هذا ويمثل استخدام التكنولوجيا الجديدة في حد ذاتها عوامل ضاغطة، من خلال أنها تهيئ الظروف لاستقبال تكنولوجيا أكثر تقدما وتطورا، وفي مثل هذا الوضع فالأثر على الموارد البشرية يميل إلى التعاظم بما قد يتسبب في:

✓ نقص فرص عمل الموارد البشرية والاتجاه المتزايد إلى تخفيضها في منظمات الأعمال (الزراعة، الصناعة، الخدمات).

✓ ارتفاع نسبة البطالة نتيجة فقدان الكثير من الملايين من البشر لوظائفهم.

✓ ظهور قطاع جديد يعرف بقطاع انتاج المعرفة وصناعة الفكر، يستقطب أعداد قليلة من الموارد البشرية التي تعتمد على قدراتها الذهنية والمعرفية، ورغم تنامي هذا القطاع في السنوات الأخيرة إلاّ أنه بالقطع لا يستطيع تلبية حاجات الموارد البشرية من حيث فرص العمل، ما مهد إلى تقسيم الموارد البشرية إلى فئتين متضادتين غير قابلتين للتعامل المتكافئ.

أ. الصفوة أو النخبة المسيطرة على التكنولوجيا الجديدة والمستفيدة من عوائدها وخير مثال على ذلك ما تنتهجه شركة ميكروسوفت.

ب. جحافل المطرودين من المؤسسات والذين حلت التكنولوجيا الجديدة محل الأنشطة التي يقدمونها وبصفة دائمة.

وأمام هذا الوضع وجب علينا مباشرة مجموعة من الأساليب التي تساعد مواردنا البشرية على التكيف مع هذه المستجدات ومواكبتها، من بينها:

❖ التوجه نحو استخدام المفاهيم الجديدة في تصميم أنظمة العمل وعمليات الإنتاج ومحتوى الأعمال مثل: العمل عن بعد أو ما يعرف بالانتقال حاسوبيا، إعادة الهندسة، إعادة الهيكلة، إدارة الجودة، وهذا من

شأنه تحديد مواصفات الموارد البشرية المطلوبة في ظل انتشار المنظمات الكبيرة والعملاقة والمنظمات المعروفة بالمنظمات الافتراضية، التي تستخدم أكثر من نظام وصيغة عمل.

❖ التوجه لتكوين موارد بشرية تلبي متطلبات مفهوم المنظمات الخفيفة ونظام الإنتاج النحيف (استخدام موارد بشرية أقل وفي جميع عناصر الإنتاج).

❖ الابتعاد عن أساليب الفلسفة القديمة في تنمية الموارد البشرية التي تركز على إعادة بناء المهارات الميكانيكية للفرد العامل.

❖ التوجه نحو الاعتماد على الفلسفة الحديثة في تنمية الموارد البشرية والتي تهتم بعقل الفرد وقدراته الذهنية وإمكانياته في التفكير والابداع والتجديد والتطوير، وبالتالي إعداد أنظمة تربوية تركز في محتوى برامجها على استفزاز القدرات الفكرية والذهنية للفرد وتوظيفها في مجال العمل.

2 **تحديات العولمة**: لقد أدى الاتجاه نحو العولمة إلى التأثير في جميع الوظائف، سواء ما تعلق منها بالعمليات التنظيمية المتعددة أو ما تعلق بالموارد البشرية، هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات في ظل العولمة ومن أهم هذه التحديات نجد: (محمد حسن، 1999، الصفحات 204-207)

❖ سياسات وممارسات ونظم عمل من حيث قوانين وأعراف لابد أن تستجيب وتتفق مع تلك الموجودة في البلدان الأصلية للمؤسسات.

❖ موارد بشرية تتمتع بخبرة وكفاءة معرفية وعلمية أكثر.

❖ القيود الثقافية وتحديات ثقافة الأعمال على المستوى العالمي وكيفية التعايش معها.

❖ قيود النفوذ الخارجي ومواجهة مشاكل وصعوبات أكثر.

❖ درجة تنوع وتعقد أكثر في مجال اتخاذ القرارات.

❖ القدرة على الصبر والمثابرة والمبادرة وقوة العزيمة.

❖ القدرة على التكيف والمرونة أمام المستجدات والمشاركة في إيجاد الحلول.

❖ سرعة الاندماج في فرق عمل متعددة الجنسيات والثقافات.

❖ العمل على اكتساب مهارات اتصالية إضافية قادرة على تحليل المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل.

خاتمة

خلاصة القول وفي ظل الواقع المزرى الذي يعيشه النظام التربوي في الجزائر ومع تطور المجتمع الجزائري والتحولات الكبرى التي يعرفها على جميع الأصعدة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا، يفترض بهذا النظام أن يساند وظيفته التقليدية (توفير المعرفة وتلقينها وحفظها) بوظيفة استراتيجية (إنتاج المعرفة وصناعة الفكر)، من خلال إعادة النظر في مناهجها التعليمية مع إطلالة ثورة المعلومات وما تحمله من تحديات، بضمان الانتقال المنهجي من الحفظ والتلقين إلى الحوار والتفكير وتنمية الوعي الناقد والخيال المبدع، حتى يكون الفرد محصنا ضد محاولات التوهين الفكري والانبهار بالزخم المتلاطم من المعارف دون التأكد من

صدقها، والمرونة الفكرية التي تجعل الفرد المبدع يتعامل مع المعطيات والأفكار بروح غير متصلبة، يعرض أفكاره ومعلوماته كما يعرض أفكار ومعلومات غيره إلى النقد والمحاكمة الفكرية ووضعها في دائرة الضوء.

إن فعالية النظام التربوي لا تكمن في الكم العددي للمؤسسات التربوية والجامعية، ولا في عدد الطلاب المنتسبين إليه أو المتخرجين منه، ولا في عدد الأساتذة المؤطرين فيه، بل تكمن في القدرة على إيجاد نوع النظام التربوي المستوعب للمعرفة، والمتحكم في آلياتها، إن المجتمعات الفاعلة حضاريا، هي المجتمعات التي تمتلك العقول المتميزة بالاقتدار المعرفي القائم على كفاءة التعلم المستدام، وكفاءة توظيف الطاقات الذهنية في مبادرات جريئة وطموحة، والتي أصبحت وحدها تضمن المكانة الأساسية في الشراكة العالمية، والتي أصبحت مطلبا ضروريا للتعايش العالمي.

كما أنه أصبح من الضرورة بما كان مساهمة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشر الوعي الاجتماعي بأهمية البحث العلمي والإبداع الفكري، ورفع مستوى التقدير للكفاءات العلمية سعيا لتوظيف عطاءاتها الفكرية المتميزة في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع وخلق مناخ فكري وذهني وثقافي قادر على إفراز متطلبات الإنتاج المعرفي، والقضاء على التخلف المستمر بإقامته المريحة في البلاد، ويتسنى لنا التحول من مجتمع مستهلك لمنتجات الآخرين إلى مجتمع يحقق على الأقل الاكتفاء الذاتي، ويتحكم في حاضره ويقرأ مستقبله ويصنع نهضته.

إن تقييم أي نظام تربوي تقييما ميدانيا على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات، يمكّن من تحديد ما يتطلب من الشروط والمستلزمات، وتوظيف الإمكانات والقدرات بصورة عقلانية ترشيدية، تجنب خزينة الدولة كثرة النفقات وهدر الموار المادية والبشرية، وأن فعالية النظام التربوي تكمن في البحث عن قيمة مردوده، أي نبحث في قيمة المخرجات العلمية ونوعيتها، ومدى اثباتها لفعاليتها كشريك فعّال ومؤثر في مختلف الميادين، وبالتالي إثباتا لقدراتها على منافسة الكفاءات والقدرات التي تنتجها الأنظمة التربوية الأخرى.

وللتأكيد على فعالية النظام التربوي، من حيث فعالية مخرجاته التي أضحت مطلبا يفرضه الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتطور، والمتأثر بما يجري في العالم من تغير، الأمر الذي يفرض على نظامنا التربوي إعادة النظر في منظومته المعرفية وفلسفته التكوينية، والعمل أكثر على الارتقاء بمستوى فعاليته وتجويد مخرجاته بمختلف المستويات وفي مختلف التخصصات، نظرا لحاجة الميادين الاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى ذوي الكفاءات والمهارات المتميزة لتجويد أداءاتها وتحسين منتجاتها، لتكون في مستوى منافسة نواتج ومنتجات المؤسسات التعليمية.

الإحـــالات والمراجـــع:

اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون. (2004). *عائد الاستثمار في رأس المال البشري (قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين)* (سلسلة إصدارات الفكر الإداري المعاصر). إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

بلقاسم مزيوة. (جوان, 2012). الجامعة الجزائرية بين الوظيفة التقليدية والوظيفة الاستراتيجية. *مجلة آفاق علمية المركز الجامعي بتمنراست، العدد06، ص303*.

راوية محمد حسن. (1999). *إدارة الموارد البشرية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عائشة بن نوي. (01 06, 2021). سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية والإصلاح التربوي في ظل التحديات. تاريخ الاسترداد 23 08, 2021، على 21:30 من https://jilrc.com

عبدالقادر فضيل. (2009). المدرسة في الجزائر–حقائق وإشكالات–. *ط1*. دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

علي الهمالي. (05 03, 2008). خصائص الفكر التربوي المعاصر وملامحه العامة. تاريخ الاسترداد 23 08, 2021، على 14:30 من https://alhammali.mam9.com/t11-topic

علي بريمة. (جوان, 2013). تحليل سوسيو–تاريخي لتطور النظام التربوي الجزائري منذ القرن 19. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد1* (العدد2)، ص 180.

علي سموك. (1998). العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية – إشكالية تأسيس هوية مؤسساتية–. *رسالة ماجستير غير منشورة –جامعة عنابة – الجزائر*.

علي غربي وآخرون. (2002). *تنمية الموارد البشرية*.دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

علي قوادرية. (سبتمبر, 2007). افتتاحية مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. *جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة*، العدد01، ص 11.

مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC). (2015). *التبديد المدرسي في الجزائر الأسباب والعلاج*، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر.

نادية بعيبع. (13 05, 2012). الاصلاح التربوي في الجزائر اختيار أم حتمية؟ تاريخ الاسترداد 03 09, 2021، على 20:20 من https://ykadri.ahlamontada.net/t295-topic

هادي نصر، و أحمد محمود الخطيب. (2009). *إدارة الاتصال والتواصل . النظريات . العمليات . الوسائط . الكفايات*. عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن